

التاييم: حان الوقت للانسحاب الفوري من اتفاقيات إبراهيم



نشرت مجلة التاييم الأمريكية مقالاً كتبته سارة ليا ويتسون، المديرية التنفيذية لمنظمة الديمقراطية للعالم العربي الآن، تدعو فيه لإلغاء اتفاقيات أبراهام وتنتقد العدوان الإسرائيلي على غزة.

ووفقاً للكاتب، فعندما وقعت الإمارات العربية المتحدة لأول مرة على اتفاقيات إبراهيم في عام 2020 - لتطبيع العلاقات مع إسرائيل - أشاد حكامها بالاتفاق باعتباره وسيلة لتشجيع إسرائيل وإقناعها باتخاذ خطوات إيجابية نحو إنهاء احتلالها وضم الأراضي الفلسطينية. وحدث حذوها البحرين والسودان والمغرب.

لكن الفرضية الحقيقية للاتفاقات كانت إثبات أن القضية الفلسطينية لم تعد عقبة أمام علاقات إسرائيل في المنطقة، حيث أسقطت الدول العربية مطلبها بإقامة دولة فلسطينية كشرط لتطبيع العلاقات مع إسرائيل. ووعدت الاتفاقية بالأمن الإقليمي على الرغم من السماح لإسرائيل بتجاوز حقوق 6 ملايين فلسطيني يعيشون تحت الوحشية اليومية والاحتلال العسكري وحكم الفصل العنصري لإقامة تحالفات مع الأنظمة الإقليمية الاستبدادية.

لم تجلب الأمن

وتلفت الكاتبة إلى أنه وكما توقع الكثير في ذلك الوقت - بما في ذلك الكاتبة نفسها - فإن الوعد بالأمن كان محكوماً عليه بالفشل دائماً، وهي الحقيقة التي أوضحتها هجوم حماس للجميع.

وبدلاً من كبح الانتهاكات الإسرائيلية، شجعت الاتفاقيات الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على مواصلة تجاهل الحقوق الفلسطينية. وفي السنة الأولى

بعد الاتفاقيات، زاد عنف المستوطنين زيادة كبيرة في الضفة الغربية. وفي أعقاب انتخاب الحكومة الأكثر يمينية في تاريخ إسرائيل في عام 2022، دعا وزراء الحكومة علناً إلى ضم الضفة الغربية وأعلنوا عن توسعات استيطانية ضخمة.

وفي العام الذي سبق 7 أكتوبر، قتلت القوات الإسرائيلية بالفعل ما يقرب من 200 فلسطيني في الضفة الغربية. وقد أمطرت إسرائيل الدمار على غزة منذ هجوم حماس، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 15500 شخص، 70% منهم من النساء والأطفال. ووصف العشرات من الباحثين الحملة الإسرائيلية بأنها إبادة جماعية.

استمرار التطبيع يعني دعم إسرائيل

وأوضحت الكاتبة أن استمرار التزام العرب بالاتفاقيات يشير إلى استمرار الدعم لإسرائيل، ومكافأتها بالتنمية العسكرية والاقتصادية والتجارية التي كانت دائماً الهدف الأساسي. ولهذا السبب قام الباحثون في منظمة الديمقراطية للعالم العربي بدعوة الإمارات والبحرين والمغرب والسودان علناً إلى الانسحاب الفوري من الاتفاقيات، جنباً إلى جنب مع إنهاء الموقعين على معاهدة السلام مصر والأردن كل التنسيق العسكري مع إسرائيل.

وقد خطت البحرين بالفعل خطوة في هذا الاتجاه، إذ أعلن برلمانها أنه سينتهي جميع العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل بعد إعادة السفير الإسرائيلي إلى بلاده. ويجب على الدول العربية التي تستضيف قواعد عسكرية أمريكية، بما في ذلك الأردن والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين وقطر، أن تعلن صراحة أنها لن تسمح للولايات المتحدة باستخدام هذه القواعد لتزويد القوات الإسرائيلية بالأسلحة أو توفير الحماية لها أثناء حربها المستمرة في غزة، أو المخاطرة بأن يُنظر إليهم على أنهم متواطئون.

وأشادت كل من إدارتي ترامب وبايدن بالاتفاقيات باعتبارها جهداً مهماً لتوسيع السلام في الشرق الأوسط، وذهبت إلى حد إقناع الدول العربية الموقعة بمجموعة من المزايا الجيدة لإقناعها بإقامة علاقة رسمية مع إسرائيل.

وفيما يخص إسرائيل، لم توسع الاتفاقيات بشكل كبير العلاقات التجارية والدبلوماسية الإسرائيلية مع الدول العربية الموقعة فحسب - وأهمها الدول النفطية الغنية الإمارات والبحرين - ولكن أيضاً التنسيق العسكري والاستخباراتي.

وشددت الكاتبة على أن كل هذا يجب أن ينتهي، مشيرة إلى أن الهدنة بين إسرائيل وحماس في أواخر الشهر الماضي جلبت راحة كان سكان غزة في أمس الحاجة إليها والذين تعرضوا لقصف مكثف وتهجير جماعي. وانتهت الهدنة المؤقتة يوم الجمعة مع عودة الغارات الجوية الإسرائيلية القاتلة. ولكن إذا واجهت إسرائيل احتمال فقدان بنيتها الأمنية الإقليمية، ربما تستمع إلى الدعوات المتزايدة بشأن ما هو في أمس الحاجة إليه: وقف دائم لإطلاق النار.